المطلب الأول: عناصر الأداء:

الحكم على مدى نجاعة أداء مؤسسة معينة يكون انطلاقا من عنصرين أساسيين يعتبرا ركيزتا تقييم الأداء وهما الكفاءة والفعالية، اضافة الى الانتاجية وهنا سنتطرق لكل منهم بالتفصيل.

1- الكفاءة (Efficience , Efficiency) :

1-1 أنواع الكفاءة وطرق قياسها:

يعود مفهوم الكفاءة الى المفكر الاقتصادي **ألفريدو باريتو** (1848- 1932) الذي طور صياغة هذا المفهوم، وأصبح يعرف بأمثلية باريتو وحسبه فإن أي تخصيص ممكن للموارد يكون اما تخصيص كفؤ أو تخصيص غير كفؤ وأي تخصيص غير كفؤ للموارد يعبر عن اللاكفاءة [1] Inefficiency.

كما يشير بيتر دراكر إلى أن الكفاءة تعني أداء ماينفذ من عمل أو يتخذ من تصرف على نحو صحيح أو أفضل[2]، وللكفاءة ثلاث أنواع أساسية يمكن تقسيمها وفق مجال الدراسة فيمكن قياس الكفاءة على مستوى المؤسسة (قياس الكفاءة الانتاجية للمؤسسة أو المشروع) ، كذلك على مستوى الصناعة (قياس الكفاءة الهيكلية أو الكفاءة الصناعية)، أو على مستوى الاقتصاد ككل (قياس كفاءة تخصيص الموارد):

1-1-1 الكفاءة التشغيلية أو الانتاجية للمؤسسة:

الكفاءة الانتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية أو الفنية TE و الكفاءة السعرية AE.

أ- **الكفاءة التقنية** Technical Efficiency: إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة.

ب- **الكفاءة السعرية** Allocative Efficiency: إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج.

ويمكن قياسها بتطبيق العلاقة التالية: **الكفاءة الانتاجية = الكفاءة التقنية + الكفاءة السعرية**

[1] S Dominick.:Microeconomique ،Cours et problem Mc Graw-Hill .Paris 1978، P246.

[2] *F.Peter Druker، **Management: Tasks، responsibilities، practices**، Harper and Row، New York، 1974، p: 45.*

2-1-1 الكفاءة الهيكلية Structural Efficiency:

أول ما جاء بالكفاءة الهيكلية Farell سنة 1957 حيث تعبر عن مدى الكفاءة التقنية للصناعة، وذلك عن طريق النظر الى تطورالصناعة من خلال مؤسساتها.

وتقاس بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون **(weighted average)**للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة؛ ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة[1].

وتلخص طريقة قياسها بالمعادلة التالية:

$$\text{الكفاءة الهيكلية} = \frac{\text{الكفاءة التقنية للمؤسسات} \times \text{معاملاتها}}{\text{عدد المؤسسات}}$$

3-1-1 كفاءة تخصيص الموارد ككل:

الهدف الأساسي من قياس هذا النوع من الكفاءة هو الوصول الى مدى خسارة الرفاهية الاجتماعية الناتجة عن عدم تخصيص أو استخدام الموارد اللازمة بشكل أمثل.

يرى معظم الاقتصاديين أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، غير أن أدلة الدراسات التطبيقية تبين أن الخسارة في الرفاهية الاجتماعية الناتجة عن عدم التخصيص الكفء للموارد تمثل أقل من (1 %) من الناتج الوطني الإجمالي، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من أجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة[2].

كما يتعدى مفهوم كفاءة تخصيص الموارد من الخسارة في الرفاهية الاجتماعية الى تخصيص الموارد داخل المؤسسات و كذلك بين المستهلكين.

---

[1] محمد الجموعي قريشي ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية :دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 -2003 ، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ، ص14.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 48.

2- الفعالية (Efficacité , Effiectiveness) :

2- 1 مفهوم الفعالية:

أ- الفعالية لغة:

الفعالية لغة ملازما لمصطلح الفاعلية والأصل اللغوي للفاعلية هو الفعل "فعل" الذي مشتقاته "فاعل" و"فعّال"، والفاعلية مصدر صناعي، اختاره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، للدلالة على وصف الفعل بالنشاط والاتقان.

ب- الفعالية اصطلاحا:

ينظر **Vincent plauchet** إلى الفعالية على أنها لقدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة[1].

الفعالية في نظر كل من *Kast and Rosenzweig* تعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف من خلال زيادة حجم المبيعات، وتحقيق رضا العملاء والعاملين داخل المؤسسة، وتنمية الموارد البشرية ونمو الربحية[2].

2-2 قياس الفعالية:

من أجل قياس فعالية المؤسسة يمكن ربطها من جهة بمدخلات المؤسسة، يعتمد في قياسها في هته الحالة على امكانات المؤسسة الفعلية و امكاناتها المتوقعة، حيث يمكن قياسها بالنسبة التالية:

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{قيمة المدخلات الفعلية}}{\text{قيمة المدخلات المتوقعة}} \times 100\%$$

من جهة أخرى يمكن ربط الفعالية بمخرجات المؤسسة، وغالبا ما يعبر عن المخرجات بالنتائج والأهداف،هنا تقاس الفعالية بنسبة النتائج الفعلية الى النتائج المتوقعة، أي:

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{قيمة المخرجات الفعلية}}{\text{قيمة المخرجات المتوقعة}} \times 100\%$$

[1] Vincent plauchet، mesure et amélioration des performances industrielles، tome 2 UPMF، France، 2006، p 6.

[2] *Richard H .Hall، **Organisation: structure and process**، Prentice Hall، New Jersey، 1972، p: 37.*

3-2 الأداء من منظور الكفاءة والفعالية

من خلال التطرق لمفهوم كل من الأداء، الكفاءة والفعالية يمكن القول أن المؤسسة ذات كفاءة عالية هي التي بإمكانها تحقيق الأهداف بأقل تكلفة أما الفعالية فتتمثل في درجة تحقيق هته الأهداف مقارنة مع الأهداف المتوقعة، وبهذا يكون الأداء يعكس قدرة المؤسسة في مزاولة نشاطها بكفاءة و فعالية.

والشكل الموالي يلخص مفهوم الأداء من منظور الكفاءة والفعالية:

شكل رقم 1-3: الأداء من منظور الكفاءة والفعالية

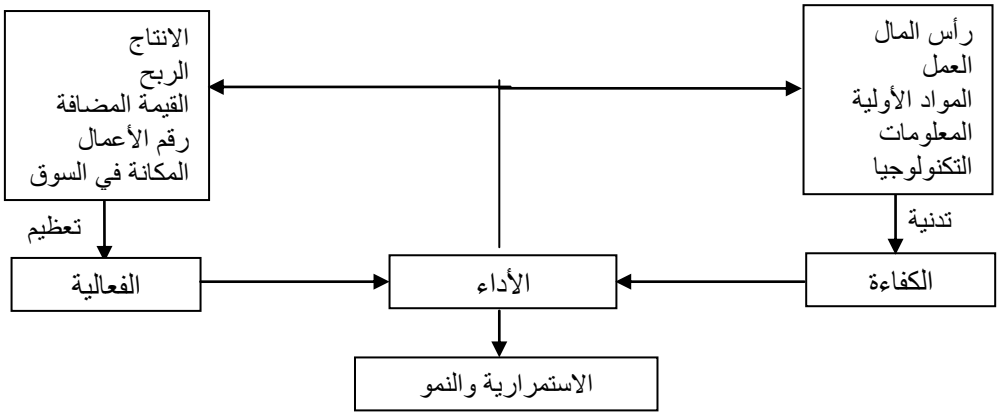

المصدر : عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1 ، جامعة بسكرة، 2001 ، ص8

3- الانتاجية:

3-1 مفهوم الانتاجية:

أ- الانتاجية لغة:

مصدر صناعي من إنتاج، تم استخدام هذا المصطلح للتعبير عن عائد الشيء.

ب- الانتاجية اصطلاحا:

الإنتاجية مؤشر اقتصادي يستخدم لقياس فعالية المؤسسة في إدارة النشاط الإنتاجي، ويعبر عنها بنسبة مئوية تشير إلى العلاقة بين الإنتاج الناتج عن النشاط الإنتاجي (المخرجات) وعناصر الإنتاج المستخدمة (المدخلات)[1].

وتعرف على أنها: " الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما يحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج وبمستوى جودة وبتشكيلة معينة، في وقت محدد، و أقل تكلفة ممكنة وبما يعطي أعلى فائض ممكن من الربحية"[2] .

3-2 قياس الإنتاجية:

[1] كاسر نصر المنصور، **إدارة العمليات الإنتاجية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص 36.

[2] نبيل إبراهيم محمود، **تحليل المتغيرات الاقتصادية (الإنتاجية والكفاءات -التغيير التقني -العمل ورأس المال)**، دار البداية شرون وموزعون، عمان، الأردن،2008، ص20 .

تقاس الانتاجية بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{قيمة المدخلات}} \times 100\%$$

إن الإنتاجية تربط بين الفعالية للوصول إلى الأهداف والكفاءة في حسن استخدام الموارد وعناصر الإنتاج المتاحة من أجل تحقيق هذه الأهداف[2].

[1] طارق الحاج، فليح حسن، **الاقتصاد الإداري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ،ص241 .

[2] Michel Gervais، **Contrôle de gestion**، édition économica، Paris، 7eme édition، 2000، p15.

المطلب الثاني : مراحل تقييم الأداء:

تمر عملية تقييم أداء المؤسسات باختلاف أنواعها بخمسة مراحل أساسية متفق عليها تتمثل في:

1- جمع البيانات و المعلومات اللازمة:

المعلومة تعتبر أهم عنصر في عملية تقييم الأداء، لذلك وجب جمعها بأنواعها سواء كانت ملاحظات شخصية أو تقارير شفوية أو تقارير مكتوبة التي يمكن الحصول عليها من : المحادثا واللقاءات كذلك الميزانية العامة و حسابات الإنتاج، و الطاقات الإنتاجية و عدد العاملين و أجورهم...إلخ.

2- تحليل و دراسة البيانات و المعلومات الإحصائية:

هنا يتم الوقوف على مدى صحة المعلومات المجمعة ودقتها بغية حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية التقييم و يمكن الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية للتأكد من ذلك.

3- القيام بعملية التقييم:

بإستخدام النسب و المعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه المنشأة، على أن تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الإعتماد عليه[1].

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم :

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات :

التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة للمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة[2].

[1] منصوري عبد الكريم، مرجع سابق، ص 67.
[2] مجيد الكرخي، المرجع السابق، ص39 .

وفي هذه المرحلة أيضاً يتم الحكم على الانحرافات التي تتحقق في مجال التطبيق سواء كانت انحرافات نوعية، حيث لا تتطابق الوحدات المنتجة مع المواصفات النوعية والأنماط المحددة لها .أو قد يكون الانحراف قيمياً بسبب انخفاض الكمية المنتجة، أو فنياً بسبب اختلال العلاقات الصناعية المتداخلة بين المشروع وبقية المشاريع ضمن القطاع الصناعي .وهذا الانحراف الفني يعني وجود اختناقات في المؤسسة .وللتوصل لهذه الانحرافات لابد من عمل المقارنات اللازمة وحصرها واستقصاء أسبابها ودراسة العلاج المناسب لها[1].

كما يمكن تلخيص هته المراحل وفق مسار عملية تقييم الأداء التالي:

الشكل 1-4 : مسار تقييم الأداء

Source : Brigitte Doriath، Christian Goujet، *Gestion Prévisionnelle Et Mesure De La Performance*، 3eme Ed، Dunod، Paris، France، 2007، p3.

قياس الأداء: هته الخطوة مهمة جدا في عملية تقييم أداء المؤسسات كما يمكن اعتبارها الصيغة الرقمية للأداء فيقصد بالقياس: " عملية تحديد القيم الرقمية للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد معينة والتي يجب أن تكون متوافقة مع خصائص الأشياء أو الأحداث موضع القياس"[2]، أما فيما يخص قياس الأداء فهو: "عملية اكتشاف وتحسين تلك الأنشطة التي تؤثر على ربحية المؤسسة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بأداء المؤسسة في الماضي والمستقبل بهدف تقييم مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر[3]"، كما يمكن تعريفه على أنه" :طريقة منظمة لتقييم المدخلات والمخرجات والعمليات الإنتاجية في المؤسسة الصناعية وغير الصناعية".[4]

[1] وهيبة ديجي، **دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013 ، ص81

[2] مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، ا لموسوعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2008 ، ص150

[3] عبد الرحيم محمد، **قياس الأداء :النشأة والتطور التاريخي والأهمية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات :قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، القاهرة، 2009 ، ص193

[4] عيسى مرازقة، **الأساليب الإستراتيجية لقياس الأداء والفعالية في المنظمات الهادفة للربح**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المؤسسة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، الجزائر،1 نوفمبر 2009، ص- 2 .

المطلب الثالث: تقييم أداء في البنوك الاسلامية

1- مفهوم ووظائف تقييم الأداء في البنوك الاسلامية:

1-1 مفهوم تقييم أداء البنك الاسلامي:

يقصد بالأداء في البنوك مجموعة الوسائل اللازمة و أوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف[1]، كذلك هناك من يرى أن الأداء عبارة عن وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف و القوة في أداء أنشطة المصرف ومن ثم توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية التي تكفل بقاء المصرف في سوق المنافسة ومن ثم تحقيق الإيرادات و الأرباح[2].

والملاحظ أن الكثير من الدراسات العلمية في الآونة الأخيرة اهتمت بموضوع تقييم الأداء البنكي لما له من أهمية في الواقع الاقتصادي، وكما سبق الذكر فإن الحكم على مدى أمثلية الأداء للبنوك يكون بتعظيم الفرق بين المخرجات والمدخلات، لذلك فإن مفهوم تقييم الأداء في البنوك الاسلامية لا يختلف عنه في البنوك التقليدية أو المؤسسات الخدماتية والتجارية، والاختلاف يكمن في طبيعة نشاط هته المؤسسات، فلكل منها مدخلاتها ومخرجاتها.

2-1 وظائف تقييم أداء البنوك الاسلامية:

يحقق تقييم الأداء المصرفي مجموعة من الوظائف تتمثل في:

أ- على مؤشرات تقييم الأداء تقديم معيارا لمدى نجاح عمل البنك في تحقيق اهدافه، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز اداء البنك.

ب- يجب أن يوفر نظام تقيم الاداء معلومات لمختلف المستويات الادارية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، كذلك للمتعاملين مع البنك.

2- الجهات المستفيدة من تقييم أداء البنك:

لعل الهدف الرئيسي من تقييم الأداء هو التعرف على مدى قدرة البنك في الوصول الى الأهداف المسطرة مسبقا، والقيام بالتصحيحات اللازمة لذلك في حالة ما تطلب الأمر ذلك.

---

[1] سلام،عماد صالح،**كتاب البنوك العربية والكفاءه الاستثمارية**، بيروت، 2004، ص 245.

[2] الفضل : مؤيد محمد علي فضل ، نموذج مطور لبطاقة العلامات المتوازنة على وفق متطلبات تقويم الأداء المصرفي في العراق الأردن، 2000، ص27.

عادة ما يعتمد البنك في تحديد هته الأهداف على مجموعة من الأسس والأولويات أهمها رغبات المتعاملين معه من إدارة ومودعون ومستثمرون و أيضا البنك المركزي و الجمهور حيث يُعتبرون من أهم الجهات المستفيدة من عملية تقييم الأداء[1]:

2-1 إدارة البنك:

تهتم ادارة البنك بتقييم أداء هذا الأخير من أجل التوصل الى أهم نقاط القوة ونقاط الضعف والقيام بأهم الاجراءات التصحيحية اللازمة للانحرافات الموجودة.

2-2 البنك المركزي:

إن البنك المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على البنوك ، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع البنك المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني، فإنه يجب أن يحصل على مؤشرات دورية ودقيقة لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من كافة البنوك وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة.

2-3 المودعون:

البنك باعتبار أهم وظائفه الوساطة المالية، فيقبل الودائع ويستثمرها في مشاريع مختلفة تعود عليه وعلى المودعون بمردودية حسنة، لذلك فإن نسبة الإيداع وتحفيز المودعون مرهونة بنسبة نجاح البنك في توظيف الأموال، ويمكن لمودع أن يرى هذا النجاح من خلال مختلف مؤشرات الكفاءة والفعالية.

2-4 المالكون أو المساهمون:

حسب الطبيعة القانونية للبنك فإن المالكين أو المساهمين يتحملون المخاطرة النهائية، كما أن أرباحهم مرهونة بتحقيق البنك للأرباح القابلة للتوزيع، وتحقيق البنك لعوائد تساعد المساهم الحالي في اتخاذ قرار الاحتفاظ بأسهمه أو بيعها بقيمة مرتفعة، ولكي يتسنى له التعرف على أداء البنك وجب عليه تقييمه بمؤشرات الأداء المختلفة.

2-5 هيئة سوق رأس المال والبورصة:

تساعد المؤشرات المالية التي تنتج عن عملية تقييم الأداء في تحديد مدى منطقية بعض النسب مقارنة بسنوات أخرى، وبالتالي تلقي بالضوء على مدى صحة الإفصاح عن وجود تطورات جوهرية، وتقوم الهيئة العامة لسوق رأس المال بمتابعة مدى التزام الشركات **المدرجة** ومن بينها 23البنوك، بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، لما يعكسه ذلك من إعطاء الصورة العادلة للسعر الحقيقي للسهم، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مؤشرات السوق المالية للبنك، كما يتولى السوق المالي إعداد ونشر المعلومات الخاصة بالبنوك بشكل دوري لكي تستفيد منها الجهات ال متعددة.

[1] الشماع، خليل، **كتاب المحاسبة الإدارية في المصارف** ، ط1، 2015، ص ص : 658-668، بالتصرف.

6-2 السلطة الضريبية:

السلطة الضريبية باعتبارها تمثل الدولة في تخمين و جباية الضريبة المستحقة دوريا على البنك، فهي بحاجة الى تحليل دقيق لمصادر الايراد وأوجه التكاليف والمصروفات، ومدى تنفيذها للأحكام الضريبية، لذلك فإن القوائم المالية المعززة بتحليلات مفصلة، تساعد السلطة كثيرا على ممارسة مهماتها اتجاه البنك بعقلية متفهمة وقرارات دقيقة[1].

7-2 الجمهور:

يعتبر الجمهور من أهم الجهات المستفيدة من خدمات البنك وأكثر اهتماماته أن تكون هته الخدمات بجودة عالية وتكلفة منخفضة، وليس من شان كل ذلك أن يتم بدون تحقيق البنك للعوائد الكبيرة، والناتجة عن تعكس كفاءة وفعالية أدائه الجيد ونجاحه في توظيف الأموال والاستثمارات وهو الذي يساهم به في الدرجة الأولى اهتمام ادارة البنك بعملية التقييم والتحليل المستمر للأداء.

[1] أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص180.

خاتمة الفصل :

عرفت المالية الاسلامية في الآونة الأخيرة توجه عالمي كبير من طرف الكثير من الباحثين نظرا لتزايد الطلب على التمويل الاسلامي في الدول الاسلامية وغيرها ، لنجد أن دراسة المالية الاسلامية لم تعد تقتصر على دول الخليج العربية وماليزيا ، بل إنها تمتد لمناطق جديدة مثل الشرق الأقصى وأوروبا والعديد من هذه الدول تعمل حالياً على تطبيق الإصلاحات التنظيمية والقانونية الملائمة التي من شأنها تسهيل عملية توفير منتجات التمويل الإسلامي.

تعتبر البنوك الاسلامية كأهم المؤسسات المالية التي توفر منتجات التمويل الاسلامي بصيغ مختلفة أهمها صيغ المضاربة والمشاركة، وتقييم أداءها من أهم المواضيع التي يجب صب النظر عليها لما في ذلك من ايجابيات تساعد على تطوير المالية الاسلامية والارتقاء بها ، من خلال توفير معلومات كافية للمتعاملين معها والتعرف على أهم نقاط القوة ونقاط الضعف الأنظمة والقوانين والإجراءات المتبعة من طرف البنك والتحري عن أسباب الانحرافات ومحاولة تصحيحها.

لتقييم الأداء البنكي هناك العديد من الطرق نذكر منها نسب التحليل المالي حيث نجد الكثير من الدراسات التي ربطت الأداء البنكي بالجانب المالي فحسب وذلك لطبيعة نشاط البنك باعتباره وسيط مالي.

اضافة الى هته النسب والتي تعتبر تقليدية الى حد ما والتي عرفت الكثير من الانتقادات على مر الزمن، ظهرت الكفاءة البنكية كمؤشر حديث لتقييم الأداء حيث تعبر عن مدى نجاح أو فشل سيرورة نشاط المؤسسات المصرفية ، حيث تختلف طرق قياسها ولكن يبقى الهدف منها واحد. وفي الفصل الموالي سنحاول التفصيل في هته الطرق اضافة الى مختلف انسب المستعملة من طرف البنوك الاسلامية.